

# زُبْدَةُ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

لِلشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ مُحَمَّدٍ نُورِ الدِّينِ مَرْبُوبِ الْبَنْجَرِيِّ الْمَكِّيِّ

نَسَخَ نُصُوصَهُ مَرَّةً أُخْرَى وَرَتَّبَ مَوْضُوعَهُ وَوَضَعَ حَرَكَاتِ كَلِمَاتِهِ أَمِيرٌ كَظْمٌ.

# المَوْضُوعُ

٩

مُقَدِّمَةُ الشَّيْخِ الْمُؤَلِّفِ

١٠

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ : فِي تَعْرِيفِ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ وَمَصْدَرِهَا

١٢

الْمَبْحَثُ الثَّانِي : فِي الْقَوَاعِدِ الْخَمْسِ السُّنِّيَّةِ الَّتِي تَرْجَعُ إِلَيْهَا

جَمِيعُ الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ

١٢

الْقَاعِدَةُ الْأُولَى : الْأُمُورُ بِمَقَاصِدِهَا

١٢

الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَّةُ : الْيَقِينُ لَا يَزَالُ بِالشَّكِّ

١٣

الْأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ

١٣

الْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ

١٤

مَنْ شَكَّ هَلْ فَعَلَ شَيْئًا أَوْ لَا فَلْأَصْلُ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ

١٤

الْأَصْلُ الْعَدَمُ

١٥

الْأَصْلُ فِي كُلِّ حَادِثٍ تَقْدِيرُهُ بِأَقْرَبِ زَمَنِ

١٥ الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على

التحريم

١٥ الأصل في الأبضاع التحريم

١٦ الأصل في الكلام الحقيقة

١٦ القاعدة الثالثة : المشقة تجلب التيسير

١٧ القاعدة الرابعة : الضرر يُزال

١٨ الضرورات تُبيح المحظورات بشرط عدم نقصانها

عنها

١٨ ما أُبيح للضرورة يُقَدَّر بقدرها

١٩ الضرر لا يُزال بالضرر

١٩ إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمها ضرراً بارتكاب

أخفها

١٩ الحاجة تُنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة

٢٠ يُتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام

٢٠ القاعدة الخامسة : العادة محكمة

٢١ المبحث الثالث : في قواعد كلياته يتخرج عليها ما لا ينحصر

من الصور الجزئية

٢١ القاعدة الأولى : الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد

٢١ القاعدة الثانية : إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام

٢٢ القاعدة الثالثة : الايثار بالقرب مكروه، في غيرها محبوب

٢٣ القاعدة الرابعة : التابع تابع

٢٣ أنه لا يفرد بالحكم لأنه إنما جعل تبعاً

٢٣ التابع يسقط بسقوط المتبوع

٢٤ التابع لا يتقدم على المتبوع

٢٤ يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها. وقريب منها

يغتفر في الشيء ضمناً ما لا يغتفر فيه قصداً

٢٤ القاعدة الخامسة : تصرف الإمام على الرعية منوط

بالمصلحة

٢٥ القاعدة السادسة : الحدودُ تسقطُ بالشبهاتِ

٢٥ الشُّبْهَةُ تُسْقِطُ الْحَدَّ

٢٦ الشُّبْهَةُ لَا تُسْقِطُ التَّعْزِيرَ وَتُسْقِطُ الْكَفَّارَةَ

٢٦ شَرْطُ الشُّبْهَةِ أَنْ تَكُونَ قَوِيَّةً وَإِلَّا فَلَا أَثَرَ لَهَا

٢٧ القاعدة السابعة : الحرُّ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ

٢٧ القاعدة الثامنة : الْحَرِيمُ لَهُ حُكْمٌ مَا هُوَ حَرِيمٌ لَهُ

٢٨ القاعدة التاسعة : إِذَا اجْتَمَعَ أَمْرَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ وَلَمْ

يَخْتَلِفْ مَقْصُودُهُمَا دَخَلَ أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ غَالِبًا

٢٨ القاعدة العاشرة : إِعْمَالِ الْكَلَامِ أُولَى مِنْ إِهْمَالِهِ

٢٩ القاعدة الحادية عشرة : الْخُرَاجُ بِالضَّمَانِ

٢٩ القاعدة الثانية عشرة : الْخُرُوجُ مِنَ الْخِلَافِ مُسْتَحَبٌّ

٣٠ القاعدة الثالثة عشرة : الدَّفْعُ أَقْوَى مِنَ الرِّفْعِ

٣١ القاعدة الرابعة عشرة : الرُّخْصُ لَا تُنَاطُ بِالْمَعَاصِي

٣١ القاعدة الخامسة عشرة : الرُّخْصُ لَا تُنَاطُ بِالشَّكِّ

٣١ الْقَاعِدَةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةَ : الرِّضَى بِالشَّيْءِ رِضَى بِمَا يَتَوَلَّدُ

مِنْهُ

٣٢ الْقَاعِدَةُ السَّابِعَةُ عَشْرَةَ : السُّؤَالُ مُعَاذٌ فِي الْجَوَابِ

٣٢ الْقَاعِدَةُ الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ : لَا يُنْسَبُ لِسَاكِتٍ قَوْلٌ

٣٢ الْقَاعِدَةُ التَّاسِعَةُ عَشْرَةَ : مَا كَانَ أَكْثَرَ فِعْلاً كَانَ أَكْثَرَ فَضْلاً

٣٣ الْقَاعِدَةُ الْعِشْرُونَ : الْمُتَعَدِّي أَفْضَلُ مِنَ الْقَاصِرِ

٣٣ الْقَاعِدَةُ الْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ : الْفَرْضُ أَفْضَلُ مِنَ النَّفْلِ

٣٤ الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ : الْفَضِيلَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِنَفْسِ الْعِبَادَةِ

أَوَّلَى مِنَ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَكَانِهَا

٣٤ الْقَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ وَالْعِشْرُونَ : الْوَاجِبُ لَا يُتْرَكُ إِلَّا لِوَاجِبٍ

٣٥ الْقَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ : مَا أَوْجَبَ أَعْظَمَ الْأَمْرَيْنِ

بِخُصُوصِهِ لَا يُوجِبُ أَهْوَاهَا بِعُمُومِهِ

٣٥ الْقَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ وَالْعِشْرُونَ : مَا ثَبَتَ بِالشَّرْعِ مُقَدَّمٌ عَلَى مَا

ثَبَتَ بِالشَّرْطِ

٣٦ الْقَاعِدَةُ السَّادِسَةُ وَالْعُشْرُونَ : مَا حَرَّمَ اسْتِعْمَالُهُ حَرَّمَ اتِّخَاذُهُ

٣٦ الْقَاعِدَةُ السَّابِعَةُ وَالْعُشْرُونَ : مَا حَرَّمَ اتِّخَاذُهُ حَرَّمَ إِعْطَاؤُهُ

٣٦ الْقَاعِدَةُ الثَّامِنَةُ وَالْعُشْرُونَ : الْمَشْغُولُ لَا يُشْغَلُ

٣٧ الْقَاعِدَةُ التَّاسِعَةُ وَالْعُشْرُونَ : الْمُكَبَّرُ لَا يُكَبَّرُ

٣٧ الْقَاعِدَةُ الثَّلَاثُونَ : مَنْ اسْتَعْجَلَ شَيْئًا قَبْلَ أَوَانِهِ عُوقِبَ

بِحَرْمَانِهِ

٣٧ الْقَاعِدَةُ الْحَادِيَةُ وَالثَّلَاثُونَ : النَّفْلُ أَوْسَعُ مِنَ الْفَرْضِ

٣٨ الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ وَالثَّلَاثُونَ : الْوَلَايَةُ الْخَاصَّةُ أَقْوَى مِنَ الْوَلَايَةِ

الْعَامَّةِ

٣٨ الْقَاعِدَةُ الثَّلَاثَةُ وَالثَّلَاثُونَ : لَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ الْبَيْنِ خَطَاؤُهُ

٣٨ الْقَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ وَالثَّلَاثُونَ : الْأَشْتِغَالُ بِغَيْرِ الْمَقْصُودِ إِعْرَاضٌ

عَنِ الْمَقْصُودِ

٣٩ الْقَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ وَالثَّلَاثُونَ : لَا يُنْكَرُ الْمُخْتَلِفُ فِيهِ وَإِنَّمَا

يُنْكَرُ الْمَجْمَعُ عَلَيْهِ

٤٠ القاعدة السادسة والثلاثون : يدخل القوي على الضعيف

ولا عكس

٤٠ القاعدة السابعة والثلاثون : يعتقر في الوسائل ما لا يعتقر

في المقاصد

٤١ القاعدة الثامنة والثلاثون : الميسور لا يسقط بالمعسور

٤١ القاعدة التاسعة والثلاثون : ما لا يقبل التبعض فاختيار

بعضه كاختيار كُله وإسقاط بعضه كإسقاط كُله

٤٢ القاعدة الأربعون : إذا اجتمع السبب أو الغرور والمباشرة

قدّمت المباشرة



## مُقَدِّمَةُ الشَّيْخِ الْمُؤَلِّفِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ وَعَلَى آلِهِ  
وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ. وَبَعْدُ:

فَهَذِهِ مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ الَّتِي يَتَخَرَّجُ عَلَيْهَا مِائَاتُ الْمَسَائِلِ الْفُرْعِيَّةِ، أُقَدِّمُهَا  
لِأَحْبَابِنَا الْمُشَارِكِينَ فِي الدَّوْرَةِ السَّنَوِيَّةِ الَّتِي تَعْقِدُ فِي مُؤَسَّسَةِ الْبُحَارِيِّ بِالْوَرُ سِتَر، قَدَحَ  
دَارِ الْأَمَانِ. وَالْغَرَضُ مِنْ تَقْدِيمِهَا إِلْقَاءُ فِكْرَةٍ حَوْلَ الْمَوْضُوعِ وَتَرْوِيدُ الْمُشَارِكِينَ بِتِلْكَ  
الْقَوَاعِدِ الْهَامَّةِ وَالَّتِي تُقَالُ بَيْنَ حِينٍ وَآخَرَ وَتَكْمُنُ فِي طَيَّاتِ الْكُتُبِ الشَّرْعِيَّةِ. وَسَأَكْتَفِي  
بِإِيرَادِ ثَلَاثَةِ أَمْثَلَةٍ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُتَخَرَّجَةِ مِنْ كُلِّ قَاعِدَةٍ. وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَهَا وَيُثَبِّتُ  
جَامِعَهَا بِالْحُسْنَى وَزِيَادَةَ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأَكْرَمِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

بُوقُور، ١٠/٤/٢٠٠٧ م.

مُحَمَّدُ نُورُ الدِّينِ مَرْبُو الْبَنْجَرِيِّ الْمَكِّيِّ.

## المَبْحَثُ الأولُ : فِي تَعْرِيفِ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ وَمَصْدَرِهَا

الْقَوَاعِدُ: جَمْعُ قَاعِدَةٍ. وَهِيَ لُغَةٌ بِمَعْنَى الْأَسَاسِ. وَاصْطِلَاحًا هِيَ أَمْرٌ كُلِّيٌّ يَنْطِقُ عَلَى جَمِيعِ جُزْئِيَّاتِهِ غَالِبًا.

قَالَ فِي الدَّرِّ: فَالْقَوَاعِدُ الْفِقْهِيَّةُ هِيَ أُصُولُ فِقْهِيَّةٍ كُلِّيَّةٍ فِي نُصُوصٍ مُوجِزَةٍ دُسْتُورِيَّةٍ تَتَضَمَّنُ أَحْكَامَهَا تَشْرِيعِيَّةً عَامَّةً فِي الْحَوَادِثِ الَّتِي تَدْخُلُ تَحْتَ مَوْضُوعِهَا.

وَتُمْتَازُ الْقَاعِدَةُ بِمَزِيدِ الْإِيْجَازِ فِي صِيَاعَتِهَا عَلَى عُمُومِ مَعْنَاهَا وَسِعَةِ اسْتِيعَابِهَا لِلْفُرُوعِ الْفِقْهِيَّةِ وَبِمَعْرِفَتِهَا يَسْتَطِيعُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَتَعَرَّفَ عَلَى أَحْكَامِ الْحَوَادِثِ الَّتِي لَا نَصَّ عَلَيْهَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ.

وَمَصْدَرُ الْقَاعِدَةِ الْفِقْهِيَّةِ قَدْ يَكُونُ نَصًّا مِنْ كِتَابٍ كَمَا هِيَ الْحَالُ فِي قَاعِدَةِ: "الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ" مَصْدَرُهَا قَوْلُهُ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾. (سورة الحج:

78) أَوْ سُنَّةٍ كَقَاعِدَةِ: "الْأُمُورُ بِمَقَاصِدِهَا" فَإِنَّ مَصْدَرَهَا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ: "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ". وَقَدْ تَكُونُ الْقَاعِدَةُ مُسْتَنْبَطَةً مِنْ نَصٍّ شَرْعِيٍّ كَقَاعِدَةِ: "الْيَقِينُ لَا يَزَالُ بِالشَّكِّ". فَإِنَّهُ مُسْتَنْبَطَةٌ مِنْ حَدِيثٍ: "إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا فَأَشْكَلَ

عَلَيْهِ أَخْرُجْ مِنْهُ شَيْءٌ أَوْ لَا، فَلَا يَخْرُجَنَّ مِنَ الْمَسَاجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا".

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

الْمَبْحَثُ الثَّانِي : فِي الْقَوَاعِدِ الْخَمْسِ السُّنِّيَّةِ الَّتِي تَرْجَعُ إِلَيْهَا جَمِيعُ الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ

### ■ الْقَاعِدَةُ الْأُولَى : الْأُمُورُ بِمَقَاصِدِهَا

وَأَصْلُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ". وَهَذَا حَدِيثٌ

صَحِيحٌ مَشْهُورٌ أَخْرَجَهُ الْأَئِمَّةُ السِّتَّةُ وَغَيْرُهُمْ.

وَتَنْدَرُجُ تَحْتَ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ مَا لَا يُحْصَى مِنَ الْمَسَائِلِ مِنْ جَمِيعِ الْأَبْوَابِ. فَمِنْ ذَلِكَ رُبُعُ

الْعِبَادَاتِ بِكَمَالِهَا كَالْوُضُوءِ وَالْعَسَلِ وَالتَّيَمُّمِ وَغَيْرِهَا. وَالْعُقُودُ مِثْلُ كِنَايَاتِ الْبَيْعِ وَالْهَبَةِ

وَالْوَقْفِ. وَفِي الْقَصَائِصِ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: تَمْيِيزُ الْعَمَدِ وَشُبْهَةِ مِنَ الْخُطَا، وَمِنْهَا إِذَا

قَتَلَ الْوَكِيلُ فِي الْقِصَاصِ، إِنَّ قَصْدَ قَتْلِهِ عَنِ الْمُوَكَّلِ أَوْ قَتْلِهِ بِشَهْوَةٍ نَفْسِهِ. وَفِي الرِّدَّةِ

وَفِي السَّرْقَةِ فِيمَا إِذَا أَخَذَ آلَاتِ الْمَلَاهِي بِقَصْدِ كَسْرِهَا أَوْ إِشْهَارِهَا أَوْ بِقَصْدِ سَرَقَتِهَا.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### ■ الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَّةُ : الْيَقِينُ لَا يَرَالُ بِالشَّكِّ

وَأَصْلُهَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ أَخْرُجْ

مِنْهُ شَيْءٌ أَوْ لَا، فَلَا يَخْرُجَنَّ مِنَ الْمَسَاجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا". [رَوَاهُ مُسْلِمٌ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- . وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، قَالَ: قَالَ

لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرِ كَمْ صَلَّى

أَثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا؟ فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ". [رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

وَيَنْدَرُجُ فِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ عِدَّةُ قَوَاعِدٍ:

## 1. الْأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ

فَمِنْ أَمْثَلَتِهَا: مَنْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَشَكَّ فِي الْحَدَثِ فَهُوَ مُتَطَهِّرٌ أَوْ تَيَقَّنَ فِي الْحَدَثِ

وَشَكَّ فِي الطَّهَارَةِ فَهُوَ مُحْدَثٌ. أَكَلَ آخِرَ اللَّيْلِ وَشَكَّ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ، صَحَّ صَوْمُهُ

لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ اللَّيْلِ.

شَكَّ فِي الطَّاهِرِ الْمُغَيَّرِ لِلْمَاءِ هَلْ هُوَ قَلِيلٌ أَوْ كَثِيرٌ؟ فَالْأَصْلُ بَقَاءُ الطُّهُورِيَّةِ.

## 2. الْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ

وَمِنْ أَمْثَلَتِهَا: اخْتَلَفَ فِي قِيَمَةِ الْمُتَلَفِ حَيْثُ تَجِبُ قِيَمَتُهُ عَلَى مُتْلِفِهِ كَالْمُسْتَعِيرِ

وَالْعَاصِبِ وَالْمُودِعِ الْمُتَعَدِّي فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْغَارِمِ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ مِمَّا زَادَ. تَوَجَّهَتْ

الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَنَكَلَ، لَا يُقْضَى بِمُجَرَّدِ نَكْوَلِهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ، بَلْ

تَعْرِضُ عَلَى الْمَدَّعَى. مِنْ صَيَغِ الْقَرْضِ: مَلَكَتْكَهْ عَلَى أَنْ تَرُدَّ بَدَلَهُ. فَلَوْ اخْتَلَفَا فِي ذِكْرِ  
الْبَدَلِ فَالْقَوْلُ قَوْلَ الْآخِذِ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ.

### 3. مَنْ شَكَّ هَلْ فَعَلَ شَيْئًا أَوْ لَا، فَالْأَصْلُ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ

وَمِنْ أَمْثَلَتِهَا: شَكَّ فِي تَرْكِ مَأْمُورٍ فِي الصَّلَاةِ، سَجَدَ لِلسَّهْوِ، أَوْ ارْتِكَابِ فِعْلٍ مَنْهِيٍّ فَلَا  
يَسْجُدُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ فِعْلِهِمَا. شَكَّ فِي أَتْنَاءِ الْوُضُوءِ أَوْ الْغُسْلِ أَوْ غَيْرِهِمَا مِنْ  
الْعِبَادَاتِ فِي تَرْكِ رُكْنٍ، وَجَبَ إِعَادَتُهُ.

شَكَّ هَلْ طَلَّقَ وَاحِدَةً أَوْ أَتَكَرَّ، بَنَى عَلَى الْأَقْلِّ.

### 4. الْأَصْلُ الْعَدَمُ

وَمِنْ أَمْثَلَتِهَا: الْقَوْلُ قَوْلُ نَافِي الْوُطْءِ غَالِبًا لِأَنَّ الْأَصْلَ الْعَدَمُ. لَوْ اخْتَلَفَا فِي قِدَمِ الْعَيْبِ  
فَأَنكَرَهُ الْبَائِعُ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ فِي يَدِ الْبَائِعِ أَوْ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ لُزُومُ الْعَقْدِ.  
أَكَلَ طَعَامَ غَيْرِهِ، قَالَ: كُنْتُ أَبْجُتُهُ لِي، وَأَنكَرَ الْمَالِكُ، صَدَقَ الْمَالِكُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ  
الْإِبَاحَةِ.

### 5. الْأَصْلُ فِي كُلِّ حَادِثٍ تَقْدِيرُهُ بِأَقْرَبِ زَمَنِ

وَمِنْ أَمْثَلَتِهَا: رَأَى فِي تَوْبِهِ مَنِيًّا وَلَمْ يَذْكُرْ اخْتِلَامًا، لَزِمَهُ الْغُسْلُ عَلَى الصَّحِيحِ. قَالَ فِي الْأُمِّ: "وَتَجِبُ إِعَادَةُ كُلِّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا مِنْ آخِرِ نَوْمَةٍ نَامَهَا فِيهِ". ضَرَبَ بَطْنُ حَامِلٍ فَأَنْفَصَلَ حَيًّا، وَيَبْقَى زَمَانًا بَلَا أَلَمٍ ثُمَّ مَاتَ، فَلَا ضَمَانَ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مَاتَ بِسَبَبٍ آخَرَ. تَوَضَّأَ مِنْ بَثْرِ أَيَّامًا وَصَلَّى ثُمَّ وَجَدَ فِيهَا فَاَرَةً، لَمْ يَلْزِمُهُ قَضَاءُ إِلَّا مَا تَيَقَّنَ أَنَّهُ صَلَاةٌ بِالنَّجَاسَةِ.

## 6. الْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةِ حَتَّى يُدْلَّ الدَّلِيلُ عَلَى التَّحْرِيمِ

وَمِنْ أَمْثَلَتِهَا: الْحَيَوَانُ الْمُسْكِلُ أَمْرُهُ، وَفِيهِ وَجْهَانِ: أَصَحُّهُمَا الْحِلُّ. التَّبَاتُ الْمَجْهُولُ تَسْمِيَّتُهُ، قَالَ الْمُتَوَلَّى: يَحْرُمُ أَكْلُهُ، وَالْمُعْتَمَدُ الْحِلُّ. لَوْ شَكَّ فِي كَبِيرِ الصَّبَةِ، فَلَا أَصْلَ الْإِبَاحَةِ.

## 7. الْأَصْلُ فِي الْأَبْضَاعِ التَّحْرِيمُ

فَإِذَا تَقَابَلَ فِي الْمِرَاةِ حِلٌّ وَحُرْمَةٌ، غُلِبَتِ الْحُرْمَةُ. وَلِهَذَا امْتَنَعَ الْإِجْتِهَادُ فِيمَا إِذَا اخْتَلَطَتْ مُحَرَّمَةٌ بِنِسْوَةِ قَرِيَّةٍ مُحْصُرَاتٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَصْلُهُنَّ الْإِبَاحَةُ. وَإِنَّمَا جَازَ النِّكَاحُ فِي صُورَةٍ غَيْرِ الْمَحْصُرَاتِ رُخْصَةً مِنَ اللَّهِ لِئَلَّا يَسْنَدَ بَابَ النِّكَاحِ عَلَيْهِ.

## 8. الْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ الْحَقِيقَةِ

وَمِنْ أَمْثَلِهَا: لَوْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ وَلَا يَشْتَرِي، فَوُكِّلَ غَيْرُهُ فِي ذَلِكَ، لَمْ يَحْنَثْ حَمَلًا لِلْفِظِ عَلَى الْحَقِيقَةِ. لَوْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَشْتَرِي أَوْ لَا يَسْتَأْجِرُ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا بِالصَّحِيحِ دُونَ الْفَاسِدِ. لَوْ قَالَ: وَقَفْتُ عَلَى حُقَاقِ الْقُرْآنِ، لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ مَنْ كَانَ حَافِظًا ثُمَّ نَسِيَهُ.

### ■ الْقَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ : الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ

الْأَصْلُ فِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾. قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ". (رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ). وَقَالَ الْعُلَمَاءُ: يَتَخَرَّجُ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ جَمِيعُ رُخْصِ الشَّرْعِ وَتَخْفِيفِهَا. وَأَسْبَابُ التَّخْفِيفِ فِي الْعِبَادَاتِ وَغَيْرِهَا سَبْعَةٌ:

- السَّفَرُ، وَرُخْصَةُ كَثِيرَةٍ كَالْجُمُعِ وَالْقَصْرِ وَالْفِطْرِ
- الْمَرَضُ، وَرُخْصَةُ لَا تُحْصَى كَالتَّيْمُمِ وَالْإِمَاءِ وَالْأَسْتِنَابَةِ.
- الْإِكْرَاهُ، فَيَبَاحُ لِلْمُكْرَهُ التَّلَفُّظُ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ وَشَرْبُ الْخَمْرِ وَشَرْبُ الْبَوْلِ.
- النَّسْيَانُ، كَالْأَكْلِ فِي الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْجِمَاعِ فِي الصَّوْمِ.



● لَجْهْلُ بِالْحُكْمِ، فَإِذَا أَتَى بِمُفْسِدٍ لِلْعِبَادَةِ جَاهِلًا بِالْحُكْمِ وَكَانَ مِمَّنْ يَعْذِرُ بِجَهْلِهِ كَأَنْ

كَانَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ أَوْ بَعِيدًا عَنِ الْعُلَمَاءِ أَوْ كَانَ الَّذِي يَفْعَلُهُ مِمَّا يَخْفَى

حُكْمُهُ عَلَى مِثْلِهِ، فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ بِجَهْلِهِ.

● الْعُسْرُ وَعُمُومُ الْبَلْوَى، كَالصَّلَاةِ مَعَ النَّجَاسَةِ الْمَغْفُورُ عَنْهَا كَدَمِ الْقُرُوحِ وَالْدَّمَامِلِ

وَالْبَرَاعِيَةِ وَمَشْرُوعِيَّةِ الْأَسْتِجْمَارِ وَإِبَاحَةِ الْأَسْتِثْقَالِ وَالْأَسْتِثْبَارِ فِي قَضَاءِ الْحَاجَةِ

فِي الْبُنْيَانِ.

● النَّقْصُ، فَإِنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْمَشَقَّةِ إِذِ النَّفْسُ مَحْبُولَةٌ عَلَى حُبِّ الْكَمَالِ فَنَاسِبُهُ

التَّخْفِيفُ فِي التَّكْلِيفَاتِ كَعَدَمِ تَكْلِيفِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَعَدَمِ تَكْلِيفِ النِّسَاءِ

بِكَثِيرٍ مِمَّا يَجِبُ عَلَى الرِّجَالِ، كَالْجَمَاعَةِ وَالْجُمُعَةِ وَالْجِهَادِ وَنَحْوَهَا.

#### ■ الْقَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ : الضَّرَرُ يُزَالُ

أَصْلُهَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ». (رَوَاهُ مَالِكٌ وَالْبَيْهَقِيُّ وَالْحَاكِمُ

وَالدَّارِقُطْنِيُّ). يَنْبَغِي عَلَيَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ كَثِيرٌ مِنْ أَبْوَابِ الْفِقْهِ. قَالَ شَيْخُنَا جَادُ الرَّبِّ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: "وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ مِنْ أَهَمِّ الْقَوَاعِدِ الْمَشْهُورَةِ وَتَسْبِقُهَا قَاعِدَةُ "الْمَشَقَّةُ

تَجَلِبُ التَّيْسِيرَ"، وَهِيَ مَعَ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ مُتَّحِدَةٌ أَوْ مُتَدَاخِلَةٌ لِأَنَّ كُلَّ مَا يَنْطَبِقُ عَلَى  
"الْمَشَقَّةُ تَجَلِبُ التَّيْسِيرَ" دَاخِلٌ فِي "الضَّرَرُ يُزَالُ". وَيَتَعَلَّقُ بِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ قَوَاعِدُ :

### 1. الضَّرُورَاتُ تُبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ بِشَرْطِ عَدَمِ نَقْصَانِهَا عَنْهَا

وَمِنْ ثَمَّ جَازَ أَكْلُ الْمَيْتَةِ، وَإِسَاعَةُ اللَّقْمَةِ بِالْخَمْرِ، وَالتَّلَفُّظُ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ لِلْإِكْرَاهِ،  
وَقَوْلُنَا: " بِشَرْطِ عَدَمِ نَقْصَانِهَا عَنْهَا " لِيُخْرِجَ مَا لَوْ كَانَ الْمَيْتُ نَبِيًّا فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ  
لِلْمُضْطَرِّ.

### 2. مَا أُبِيحَ لِلضَّرُورَةِ يُقَدَّرُ بِقَدَرِهَا

وَمِنْ فُرُوعِهِ: الْمُضْطَرُّ: لَا يَأْكُلُ مِنَ الْمَيْتَةِ، إِلَّا قَدَرَ سَدِّ الرَّمَقِ وَمَنْ أُسْتُشِيرَ فِي  
خَاطِبٍ، وَاکْتَفَى بِالْتَّعْرِيزِ كَقَوْلِهِ: لَا يَصْلُحُ لَكَ. لَمْ يَعْدِلْ إِلَى التَّصْرِيحِ. وَلَوْ فَصَدَ  
أَجَنِّيَّ امْرَأَةً: وَجَبَ أَنْ تَسْتُرَ جَمِيعَ سَاعِدَيْهَا وَلَا يُكْشَفُ إِلَّا مَا لَا بُدَّ مِنْهُ لِلْفَصْدِ.

### 3. الضَّرَرُ لَا يُزَالُ بِالضَّرَرِ

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَهُوَ كَعَائِدٍ يَعُودُ عَلَى قَوْلِهِمْ " الضَّرَرُ يُزَالُ، وَلَكِنْ لَا بِضَرَرٍ " لِأَنَّهُ لَوْ أُزِيلَ  
بِالضَّرَرِ لَمَا صَدَقَ " الضَّرَرُ يُزَالُ ". وَمِنْ فُرُوعِهَا: عَدَمُ وُجُوبِ الْعِمَارَةِ عَلَى الشَّرِيكِ.

لَا يَأْكُلُ الْمُضْطَرُّ طَعَامَ مُضْطَرٍّ آخَرَ. وَلَوْ كَانَتْ ضَيْقَةُ الْفَرْجِ لَا يُمَكِّنُ وَطْؤُهَا إِلَّا بِإِضَائِهَا، فَلَيْسَ لَهُ الْوَطْءُ.

#### 4. إِذَا تَعَارَضَ مُفْسِدَتَانِ رُوعِيَّيَا أَعْظَمَهَا ضَرَرًا بَارِتْكَابِ أَخْفَهَا

وَنَظِيرُهَا: قَاعِدَةٌ " دَرُّ الْمَفَاسِدِ أَوَّلَى مِنْ جَلْبِ الْمَصَالِحِ ". وَمِنْ فُرُوعِهَا: وَجُوبُ مَنَعِ التِّجَارَةِ بِالْمُحَرَّمَاتِ مِنْ خَمْرِ وَمُخَدَّرَاتٍ وَأَصْنَامٍ، وَلَوْ أَنَّ فِيهَا أَرْبَاحًا وَمَنَافِعَ اقْتِصَادِيَّةً. مَنَعُ مَالِكِ الدَّارِ مِنْ فَتْحِ نَافِذَةٍ تُطْلَقُ عَلَى مَقَرِّ نِسَاءٍ جَارِهِ. تَخْلِيلُ الشَّعْرِ سُنَّةٌ فِي الطَّهَارَةِ، وَيُكْرَهُ لِلْمُحَرَّمِ.

#### 5. يُتَحَمَّلُ الضَّرَرُ الْخَاصُّ لِدَفْعِ ضَرَرٍ عَامٍ

مِنَ الْأَوَّلَى: مَشْرُوعِيَّةُ الْإِجَازَةِ، وَالْجُعَالَةِ، وَالْحَوَالَةِ. وَمِنَ الثَّانِيَةِ: تَضْيِيبُ الْإِنَاءِ بِالْفِضَّةِ يَجُوزُ لِلْحَاجَةِ وَالْأَكْلِ مِنَ الْعَنِيمَةِ فِي دَارِ الْحَرْبِ.

#### 6. يُتَحَمَّلُ الضَّرَرُ الْخَاصُّ لِدَفْعِ ضَرَرٍ عَامٍ

وَمِنْ ثَمَّ يَحْجِزُ عَلَى الطَّبِيبِ الْجَاهِلِ، وَالْمُفْتِي الْمَاجِنِ، وَالْمُقْلِسِ، وَإِنْ تَضَرَّرَ بِذَلِكَ، دَفْعًا لِضَرَرِهِمْ عَنِ الْجَمَاعَةِ فِي أَرْوَاحِهَا وَدِينِهَا وَأَمْوَالِهَا.

## ■ الْقَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ : الْعَادَةُ مُحْكَمَةٌ

قَالَ الْقَاضِي: أَصْلُهَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ» (رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبَزَّازُ وَالطَّيَالِسِيُّ وَغَيْرُهُمْ). اعْلَمْ أَنَّ اعْتِبَارَ الْعَادَةِ وَالْعُرْفِ رُجِعَ إِلَيْهِ فِي الْفِقْهِ، فِي مَسَائِلَ لَا تُعَدُّ كَثْرَةً. فَمِنْ ذَلِكَ: سِنُّ الْحَيْضِ، وَالْبُلُوغُ، وَالْإِنْزَالُ، وَأَقْلُ الْحَيْضِ، وَالنِّفَاسِ وَطُولُ الزَّمَانِ وَقِصْرُهُ فِي مُوَالَاةِ الْوُضُوءِ، فِي وَجْهِهِ، وَبَيْنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ، وَالسَّلَامُ وَرَدُّهُ.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ : فِي قَوَاعِدِ كُلِّيَّةٍ يَتَخَرَّجُ عَلَيْهَا مَا لَا يَنْحَصِرُ مِنَ الصُّورِ الْجُزْئِيَّةِ

### ■ الْقَاعِدَةُ الْأُولَى : الاجْتِهَادُ لَا يُنْقِضُ بِالاجْتِهَادِ

الْأَصْلُ فِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- نَقَلَهُ ابْنُ الصَّبَّاحِ وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ حَكَمَ فِي مَسَائِلَ خَالَفَهُ عُمَرُ فِيهَا وَلَمْ يُنْقِضْ حُكْمَهُ، وَحَكَمَ عُمَرُ فِي الْمَشْرَكَةِ بِعَدَمِ الْمُشَارَكَةِ ثُمَّ بِالْمُشَارَكَةِ وَقَالَ ذَلِكَ عَلَى مَا قَضَيْنَا وَهَذَا عَلَى مَا قَضَيْنَا، وَقَضَى فِي الْجِدِّ قَضَايَا مُخْتَلِفَةً. وَمِنْ فُرُوعِهَا: لَوْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ فِي الْقِبْلَةِ عُمِلَ بِالثَّانِي وَلَا قَضَاءٌ حَتَّى لَوْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لِأَرْبَعِ جِهَاتٍ بِالاجْتِهَادِ فَلَا قَضَاءٌ. لَوْ الْحَقُّ قَائِفٌ بِأَحَدِهِمَا، فَجَاءَ قَائِفٌ آخَرُ فَأَلْحَقَهُ بِالْآخِرِ، لَمْ يُلْحَقْ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْجِهَاتِ لَا يُنْقِضُ بِالاجْتِهَادِ. لَوْ اجْتَهَدَ فَظَنَّ طَهَارَةَ أَحَدِ الْإِنَاءَيْنِ فَاسْتَعْمَلَهُ وَتَرَكَ الْآخَرَ، ثُمَّ تَغَيَّرَ ظَنُّهُ لَا يَعْمَلُ بِالثَّانِي، بَلْ يَتَيَمَّمُ.

### ■ الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَّةُ : إِذَا اجْتَمَعَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ غَلِبَ الْحَرَامُ

رَوَى مُؤَوِّفًا عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: «مَا اجْتَمَعَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ إِلَّا غَلِبَ الْحَرَامُ الْحَلَالُ» (أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ). إِذَا تَعَارَضَ دَلِيلَانِ: أَحَدُهُمَا يَقْتَضِي

التَّحْرِيمَ وَالْآخِرُ الْإِبَاحَةَ قُدِّمَ التَّحْرِيمُ فِي الْأَصَحِّ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ عُثْمَانُ، لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْجَمْعِ  
 بَيْنَ أُخْتَيْنِ يَمْلِكُ الْيَمِينِ " أَحَلَّتُهُمَا آيَةٌ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ  
 أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ وَوَحَرَّمَتْهُمَا آيَةٌ: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ  
 الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾. وَالتَّحْرِيمُ أَحَبُّ إِلَيْنَا. لَوْ اشْتَبَهَتْ مُحَرَّمٌ بِأُجْنَبِيَّاتٍ  
 مَحْصُورَاتٍ لَمْ تَحِلَّ. مَنْ أَحَدُ أَبَوَيْهِ مَأْكُولٌ، وَالْآخَرُ غَيْرُ مَأْكُولٍ. لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ.  
 وَيَدْخُلُ فِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَيْضًا، قَاعِدَةُ " إِذَا تَعَارَضَ الْمَانِعُ وَالْمُقْتَضِي، قُدِّمَ الْمَانِعُ ".  
 وَمِنْ فُرُوعِهَا لَوْ أُسْتُشْهِدَ الْجَنْبُ، فَلَا أَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُغَسَّلُ. وَلَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ أَوْ الْمَاءُ عَنْ  
 سُنَنِ الطَّهَارَةِ: حُرِّمَ فَعْلُهَا. وَلَوْ جَرَحَهُ جُرْحَيْنِ: عَمْدًا، وَخَطَأً، أَوْ مَضْمُونًا، وَهَدْرًا،  
 وَمَاتَ بِهِمَا: لَا قِصَاصَ.

### ■ الْقَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ : الْإِثَارُ بِالْقُرْبِ مَكْرُوهٌ، فِي غَيْرِهَا مَحْبُوبٌ

قَالَ الْعَلَامَةُ الْحَرْهَزِيُّ: وَقَدْ يُسْتَدَلُّ هَا بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَدِيثِ  
 الصَّحِيحِ: " لَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى يُؤَخَّرَهُمُ اللَّهُ ". فَلَا إِثَارَ بِمَاءِ الطَّهَارَةِ، وَلَا بِسِتْرِ  
 الْعَوْرَةِ وَلَا بِالصَّفِّ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ بِالْعِبَادَاتِ: التَّعْظِيمُ، وَالْإِجْلَالُ. فَمَنْ آثَرَ بِهِ،  
 فَقَدْ تَرَكَ إِجْلَالَ إِلَهِهِ وَتَعْظِيمَهُ.

## ■ القَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ : التَّابِعُ تَابِعٌ

وَيَدْخُلُ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ قَوَاعِدُ :

### 1. أَنَّهُ لَا يُفْرَدُ بِالْحُكْمِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جُعِلَ تَبَعًا

وَمِنْ فُرُوعِهِ: لَوْ أَحْيَا شَيْئًا لَهُ حَرِيمٌ، مَلَكَ الْحَرِيمَ فِي الْأَصَحِّ، تَبَعًا فَلَوْ بَاعَ الْحَرِيمَ دُونَ الْمِلْكِ، لَمْ يَصِحَّ. قَطَعَ عَضْوٍ مِنَ النَّعَمِ وَهُوَ حَيٌّ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ. وَيَحِلُّ أَكْلُهُ بَعْدَ الذَّبْحِ تَبَعًا. الْحَمْلُ يَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْأُمِّ تَبَعًا لَهَا، فَلَا يُفْرَدُ بِالْبَيْعِ.

### 2. التَّابِعُ يَسْقُطُ بِسُقُوطِ الْمُتَبَوِّعِ

وَمِنْ فُرُوعِهِ: مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ فِي أَيَّامِ الْجُنُونِ، لَا يُسْتَحَبُّ قِضَاءُ رَوَاتِبِهَا ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ سَقَطَ، فَكَذَا تَابِعُهُ. مَنْ فَاتَهُ الْحُجُّ فَتَحَلَّلَ بِالطَّوْفِ، وَالسَّعْيِ، وَالْحَلْقِ، لَا يَتَحَلَّلُ بِالرَّمْيِ، وَالْمَبِيتِ لِأَنَّهَا مِنْ تَوَابِعِ الْوُقُوفِ، وَقَدْ سَقَطَ فَيَسْقُطُ التَّابِعُ. لَوْ مَاتَ الْفَارِسُ سَقَطَ سَهْمُ الْفَرَسِ لِأَنَّهُ تَابِعٌ: فَإِذَا فَاتَ الْأَصْلُ سَقَطَ. وَلَوْ مَاتَ الْفَرَسُ اسْتَحَقَّ الْفَارِسُ سَهْمَ الْفَرَسِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَبَوِّعٌ.

### 3. التَّابِعُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَتَّبِعِ

وَمِنْ فُرُوعِهِ: الْمَزَارَعَةُ عَلَى الْبَيَاضِ بَيْنَ النَّحْلِ وَالْعِنَبِ جَائِزَةٌ تَبَعًا لَهَا. لَا يَصِحُّ  
تَقَدُّمُ الْمَأْمُومِ عَلَى إِمَامِهِ فِي الْمَوْقِفِ. وَلَا فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَالسَّلَامِ وَلَا فِي  
سَائِرِ الْأَفْعَالِ فِي وَجْهِهِ. لَوْ حَضَرَ الْجُمُعَةَ مَنْ لَا تَنْعَقِدُ بِهِ، كَالْمُسَافِرِ وَالْعَبْدِ  
وَالْمَرْأَةِ لَمْ يَصِحَّ إِحْرَامُهُمْ بِهَا إِلَّا بَعْدَ إِحْرَامِ أَرْبَعِينَ مِنْ أَهْلِ الْكَمَالِ لِأَنَّهُمْ تَبِعُ لَهُمْ  
كَمَا فِي أَهْلِ الْكَمَالِ مَعَ الْإِمَامِ.

### 4. يُغْتَفَرُ فِي التَّوَابِعِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهَا. وَقَرِيبُ مِنْهَا يُغْتَفَرُ فِي الشَّيْءِ ضَمْنًا

مَا لَا يُغْتَفَرُ فِيهِ قَصْدًا

وَمِنْ فُرُوعِهَا: سُجُودُ التَّلَاوَةِ فِي الصَّلَاةِ، يَجُوزُ عَلَى الرَّاحِلَةِ قَطْعًا تَبَعًا، وَجَرَى خَارِجُهَا  
خِلَافٌ لِاسْتِفْلَالِهِ. لَا يَثْبُتُ النَّسَبُ بِشَهَادَةِ النِّسَاءِ، فَلَوْ شَهِدَنَ بِالْوِلَادَةِ عَلَى الْفِرَاشِ  
ثَبَتَ النَّسَبُ تَبَعًا. نَضْحُ الْمَسْجِدِ بِالْمُسْتَعْمَلِ حَرَامٌ، وَفِي الْوُضُوءِ يَجُوزُ.

### ■ الْقَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ : تَصَرَّفُ الْإِمَامِ عَلَى الرَّعِيَّةِ مُنَوِّطٌ بِالْمَصْلَحَةِ

وَأَصْلُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ قَوْلُ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: " إِنِّي أَنْزَلْتُ نَفْسِي مِنْ مَالِ اللَّهِ بِمَنْزِلَةِ  
وَالِي الْيَتِيمِ، إِنْ احْتَجْتُ أَخَذْتُ مِنْهُ فَإِذَا أَيْسَرْتُ رَدَدْتُهِ فَإِنْ اسْتَغْنَيْتُ اسْتَعْفَفْتُ ".



(رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ). وَمِنْ فُرُوعِ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا قَسَمَ الزَّكَاةَ عَلَى الْأَصْنَافِ يُحَرِّمُ عَلَيْهِ التَّفْضِيلَ، مَعَ تَسَاوِي الْحَاجَاتِ. أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنْ وُلَاةِ الْأُمُورِ أَنْ يُنْصَبَ إِمَامًا لِلصَّلَاةِ فَاسِقًا، وَإِنْ صَحَّحْنَا الصَّلَاةَ خَلَفَهُ ؛ لِأَنَّهَا مَكْرُوهَةٌ. وَوَلِيُّ الْأَمْرِ مَأْمُورٌ بِمُرَاعَاةِ الْمَصْلَحَةِ، وَلَا مَصْلَحَةَ فِي حَمْلِ النَّاسِ عَلَى فِعْلِ الْمَكْرُوهِ. أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُقَدِّمَ فِي مَالٍ بَيْنَ الْمَالِ غَيْرِ الْأَحْوَجِ عَلَى الْأَحْوَجِ.

### ■ الْقَاعِدَةُ السَّادِسَةُ : الْحُدُودُ تَسْقُطُ بِالشُّبُهَاتِ

قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «ادْرَأُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ» أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ ؛ فِي جُزْءٍ لَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَأَخْرَجَ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «ادْفَعُوا الْحُدُودَ مَا اسْتَطَعْتُمْ». وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ وَالْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ " «ادْرَأُوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنْ وَجَدْتُمْ لِلْمُسْلِمِ مَخْرَجًا، فَخَلُّوا سَبِيلَهُ، فَإِنَّ الْإِمَامَ لَأَنْ يُخْطِئَ فِي الْعَفْوِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعُقُوبَةِ». قَالَ عَلِيُّ بْنُ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ - «ادْرَأُوا الْحُدُودَ، وَلَا يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ تَعْطِيلُ الْحُدُودِ»، أَيْ لَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ وَنَوَائِبِهِ تَرْكُ إِقَامَةِ شَيْءٍ مِنَ الْحُدُودِ بَعْدَ ثُبُوتِهِ عَلَى وَجْهِ لَا مَجَالَ لِلشُّبُهَةِ.

### ● الشُّبُهَةُ تُسْقُطُ الْحَدَّ

أَوْ فِي الطَّرِيقِ بِأَنْ يَكُونَ حَلَالًا عِنْدَ قَوْمٍ، حَرَامًا عِنْدَ آخَرِينَ، كِنِكَاحِ الْمُتَعَةِ، وَالنِّكَاحِ  
بِلَا وَلِيٍّ أَوْ بِلَا شُهُودٍ، وَكُلِّ نِكَاحٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ، وَشُرْبُ الْخَمْرِ لِلتَّدَاوِي. وَإِنْ كَانَ الْأَصْحُ  
تَحْرِيمُهُ، لِشُبْهَةِ الْخِلَافِ. وَكَذَا يَسْقُطُ الْحُدُّ بِقَذْفٍ مِنْ شَهِدٍ أَرْبَعَةً بَرِنَاهَا، وَأَرْبَعُ أَهْهَا  
عَذْرَاءُ، لِاحْتِمَالِ صِدْقِ بَيِّنَةِ الزَّنا، وَأَهْهَا عَذْرَاءُ لَمْ تَزَلْ بَكَارَتُهَا بِالزَّنا. وَسَقَطَ عَنْهَا الْحُدُّ  
لِشُبْهَةِ الشَّهَادَةِ بِالْبَكَارَةِ. وَنَظِيرُهُ: أَنْ يَزْنِيَ بِمَنْ لَا يَعْرِفُ أَهْهَا زَوْجَتُهُ. فَيَدَّعِي أَهْهَا زَوْجَتُهُ،  
فَلَا يُحَدُّ. فَلَوْ قَدَّ مَلْفُوفًا وَزَعَمَ مَوْتَهُ، صَدَّقَ الْوَلِيُّ وَلَكِنْ تَجِبُ الدِّيَةُ دُونَ الْقِصَاصِ  
لِلشُّبْهَةِ.

تَنْبِيْهَانِ :

## 1. الشُّبْهَةُ لَا تُسْقُطُ التَّعْزِيرَ وَتُسْقُطُ الْكَفَّارَةَ

فَلَوْ جَامَعَ نَاسِيًّا فِي الصَّوْمِ أَوْ الْحَجِّ، فَلَا كَفَّارَةَ لِلشُّبْهَةِ، وَكَذَا لَوْ وَطِئَ عَلَى ظَنٍّ أَنَّ  
الشَّمْسَ غَرَبَتْ، أَوْ أَنَّ اللَّيْلَ بَاقٍ، وَبَانَ خِلَافُهُ، فَإِنَّهُ يُفْطِرُ، وَلَا كَفَّارَةَ.

## 2. شَرْطُ الشُّبْهَةِ أَنْ تَكُونَ قَوِيَّةً وَإِلَّا فَلَا أَثَرَ لَهَا

وَلِهَذَا يُحَدُّ بِوُطْءِ أَمَةٍ أَبَاحَهَا السَّيِّدُ، وَلَا يُرَاعَى خِلَافُ عَطَاءٍ فِي إِبَاحَةِ الْجَوَارِيِّ لِلْوُطْءِ

وَفِي سَرِقَةِ مُبَاحِ الْأَصْلِ، كَالْخَطْبِ وَنَحْوِهِ. وَفِي الْقَذْفِ عَلَى صُورَةِ الشَّهَادَةِ

### ■ الْقَاعِدَةُ السَّابِعَةُ : الْحَرُّ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ

وَلِهَذَا: لَوْ حَبَسَ حُرًّا، وَلَمْ يَمْنَعْهُ الطَّعَامَ حَتَّى مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ، أَوْ بِإِهْدَامِ حَائِطٍ وَنَحْوِهِ،

لَمْ يَضْمَنْهُ. وَلَوْ وَطِئَ حُرَّةً بِشُبْهَةٍ فَأَحْبَلَهَا، وَمَاتَتْ بِالْوِلَادَةِ: لَمْ يَجِبْ دِيَّتُهَا فِي الْأَصَحِّ،

وَلَوْ كَانَتْ أَمَةً وَجَبَ الْقِيَمَةُ، وَلَوْ طَاوَعَتْهُ حُرَّةٌ عَلَى الزَّيْنَا ؛ فَلَا مَهْرَ لَهَا بِالْإِجْمَاعِ.

### ■ الْقَاعِدَةُ الثَّامِنَةُ : الْحَرِيمُ لَهُ حُكْمُ مَا هُوَ حَرِيمٌ لَهُ

الْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «الْحَلَالُ بَيْنَ وَالحَرَامُ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ

لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَمَنْ اتَّقَى الشُّبْهَاتِ، فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي

الشُّبْهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ» الْحَدِيثُ،

أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ. قَالَ الزَّكَاوِيُّ: الْحَرِيمُ يَدْخُلُ فِي الْوَاجِبِ، وَالْحَرَامُ وَالْمَكْرُوهُ وَكُلُّ مُحَرَّمٍ

لَهُ حَرِيمٌ يُحِيطُ بِهِ، وَالْحَرِيمُ: هُوَ الْمُحِيطُ بِالْحَرَامِ، كَالْفَخْدَيْنِ فَإِنَّهُمَا حَرِيمٌ لِلْعَوْرَةِ الْكُبْرَى.

وَحَرِيمُ الْوَاجِبِ: مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ. وَمَنْ نَمَّ وَجَبَ غَسْلُ جُزْءٍ مِنَ الرِّقَبَةِ وَالرَّأْسِ

مَعَ الْوَجْهِ لِيَتَحَقَّقَ غَسْلُهُ وَغَسْلُ جُزْءٍ مِنَ الْعَضُدِ، وَالسَّاقِ مَعَ الذِّرَاعِ وَسُتْرُ جُزْءٍ مِنَ

السُّرَّةُ وَالرُّكْبَةُ مَعَ الْعَوْرَةِ، وَجُزْءٌ مِنَ الْوَجْهِ مَعَ الرَّأْسِ لِلْمَرْأَةِ، وَحُرْمَ الْإِسْتِمْتَاعِ بِمَا بَيْنَ السُّرَّةِ  
وَالرُّكْبَةِ فِي الْحَيْضِ لِحُرْمَةِ الْفَرْجِ.

■ الْقَاعِدَةُ التَّاسِعَةُ : إِذَا اجْتَمَعَ أَمْرَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يَخْتَلِفْ مَقْصُودُهُمَا

دَخَلَ أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ غَالِبًا

فَمِنْ فُرُوعِ ذَلِكَ إِذَا اجْتَمَعَ حَدَثٌ وَجَنَابَةٌ، كَفَى الْغُسْلُ عَلَى الْمَذْهَبِ، كَمَا لَوْ اجْتَمَعَ  
جَنَابَةٌ وَحَيْضٌ، وَلَوْ بَاشَرَ الْمُحْرِمُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ، لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ. فَلَوْ جَامَعَ دَخَلَتْ فِي  
الْكَفَّارَةِ عَلَى الْأَصَحِّ، بِنَاءً عَلَى تَدَاخُلِ الْحَدَثِ فِي الْجَنَابَةِ. وَلَوْ وَطِئَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ  
مَرَّتَيْنِ، لَمْ تَلْزَمْهُ بِالثَّانِي كَفَّارَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُصَادِفْ صَوْمًا. بِخِلَافِ مَا لَوْ وَطِئَ فِي الْإِحْرَامِ  
ثَانِيًا، فَإِنَّ عَلَيْهِ شَأً. وَلَا تَدْخُلُ فِي الْكَفَّارَةِ لِمُصَادَفَتِهِ إِحْرَامًا لَمْ يَحِلَّ مِنْهُ.

■ الْقَاعِدَةُ الْعَاشِرَةُ : إِعْمَالِ الْكَلَامِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِهِ

مِنْ فُرُوعِهِ: مَا لَوْ أَوْصَى بِطَبْلٍ، وَلَهُ طَبْلٌ لَهُوَ، وَطَبْلٌ حَرَبٍ صَحَّ، وَحُمِلَ عَلَى الْجَائِزِ،  
نَصَّ عَلَيْهِ. وَمِنْهَا: لَوْ وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا أَوْلَادُ أَوْلَادِهِ. حُمِلَ عَلَيْهِمْ. كَمَا  
جَزَمَ بِهِ الرَّافِعِيُّ. لِتَعَدُّرِ الْحَقِيقَةِ. وَصَوْنًا لِلْفِظِّ عَنِ الْإِهْمَالِ. وَنَظِيرُهُ: مَا لَوْ قَالَ: زَوْجَاتِي

طَوَالِقُ. وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا رَجْعِيَّاتٌ طُلِقْنَ قَطْعًا، وَإِنْ كَانَ فِي دُخُولِ الرَّجْعِيَّةِ فِي ذَلِكَ مَعَ الزَّوْجَاتِ خِلَافٌ.

### ■ الْقَاعِدَةُ الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ : الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ

هُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَابْنُ حِبَّانَ. مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-. وَفِي بَعْضِ طَرِيقِهِ ذِكْرُ السَّبَبِ. وَهُوَ «أَنَّ رَجُلًا ابْتَنَعَ عَبْدًا، فَأَقَامَ عِنْدَهُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يُقِيمَ، ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا، فَخَاصَمَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ اسْتَعْمَلَ غُلَامِي. فَقَالَ: الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ». قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: الْخَرَجُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ غَلَّةُ الْعَبْدِ يَشْتَرِيهِ الرَّجُلُ فَيَسْتَغْلُهُ زَمَانًا، ثُمَّ يَعْتُرُ مِنْهُ عَلَى عَيْبٍ دَلَّسَهُ الْبَائِعُ، فَيَرُدُّهُ، وَيَأْخُذُ جَمِيعَ الثَّمَنِ. وَيَقُوزُ بِغَلَّتِهِ كُلِّهَا ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي ضَمَانِهِ، وَلَوْ هَلَكَ هَلَكًا مِنْ مَالِهِ، انْتَهَى. وَكَذَا قَالَ الْفُقَهَاءُ: مَعْنَاهُ مَا خَرَجَ مِنَ الشَّيْءِ: مِنْ غَلَّةٍ، وَمَنْفَعَةٍ، وَعَيْنٍ، فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي عَوَضٌ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ ضَمَانِ الْمِلْكِ، فَإِنَّهُ لَوْ تَلَفَ الْمَبِيعُ كَانَ مِنْ ضَمَانِهِ، فَالْغَلَّةُ لَهُ، لِيَكُونَ الْغَنَمُ فِي مُقَابَلَةِ الْغُزْمِ.

### ■ الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ : الْخُرُوجُ مِنَ الْخِلَافِ مُسْتَحَبٌّ

فُرُوعُهَا كَثِيرَةٌ جِدًّا لَا تَكَادُ تُحْصَى: فَمِنْهَا: اسْتِحْبَابُ الدَّلِّكِ فِي الطَّهَّارَةِ، وَاسْتِيعَابُ  
الرَّأْسِ بِالْمَسْحِ، وَغَسْلُ الْمَنِيِّ بِالْمَاءِ، وَالتَّرْتِيبُ فِي قَضَاءِ الصَّلَوَاتِ، وَتَرْكُ صَلَاةِ الْأَدَاءِ  
خَلْفَ الْقَضَاءِ، وَعَكْسُهُ، وَالْقَصْرُ فِي سَفَرٍ يَبْلُغُ ثَلَاثَ مَرَاحِلَ، وَتَرْكُهُ فِيمَا دُونَ ذَلِكَ،  
وَالْمَلَّاحُ الَّذِي يُسَافِرُ بِأَهْلِهِ وَأَوْلَادِهِ، وَتَرْكُ الْجُمُعِ. وَكِتَابَةُ الْعَبْدِ الْقَوِيِّ الْكَسُوبِ، وَنَبِيَّةُ  
الْإِمَامَةِ. وَاجْتِنَابُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ. وَاسْتِدْبَارُهَا مَعَ السَّاتِرِ، وَقَطْعُ الْمُتِمِّمِ الصَّلَاةِ إِذَا  
رَأَى الْمَاءَ ؛ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَ الْجُمُوعَ. وَكَرَاهَةُ الْحَيْلِ فِي بَابِ الرَّبَا. وَنَكَاحُ  
الْمُحَلِّلِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ حَرَّمَهُ. وَمِنْهَا: وَكَرَاهَةُ صَلَاةِ الْمُتَفَرِّدِ خَلْفَ الصَّفِّ،  
خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَبْطَلَهَا.

### ■ الْقَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ عَشْرَةٌ : الدَّفْعُ أَقْوَى مِنَ الرَّفْعِ

وَلِهَذَا: الْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ، إِذَا بَلَغَ قُلَّتَيْنِ، فِي عَوْدِهِ طَهُورًا، وَجَهَانٍ. وَلَوْ اسْتَعْمَلَ الْقُلَّتَيْنِ  
ابْتِدَاءً لَمْ يَصِرْ مُسْتَعْمَلًا، بِلَا خِلَافٍ. وَالْفَرْقُ أَنَّ الْكَثْرَةَ فِي الْإِبْتِدَاءِ دَافِعَةٌ، وَفِي الْأَثْنَاءِ  
رَافِعَةٌ. وَالدَّفْعُ أَقْوَى مِنَ الرَّفْعِ. وَمِنْ ذَلِكَ: لِلزَّوْجِ مَنَعُ زَوْجَتِهِ مِنْ حَجِّ الْفَرَضِ، وَلَوْ  
شَرَعَتْ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَفِي جَوَازِ تَحْلِيلِهَا قَوْلَانِ. وَوُجُودُ الْمَاءِ قَبْلَ الصَّلَاةِ لِلْمُتِمِّمِ،  
يَمْنَعُ الدُّخُولَ فِيهَا، وَفِي أَثْنَائِهَا لَا يُبْطِلُهَا، حَيْثُ تَسْقُطُ بِهِ.

## ■ الْقَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ : الرُّخْصُ لَا تُنَاطُ بِالْمَعَاصِي

وَمِنْ ثَمَّ لَا يَسْتَبِيحُ الْعَاصِي بِسَفَرِهِ شَيْئًا مِنْ رُخْصِ السَّفَرِ: مِنَ الْقَصْرِ وَالْجَمْعِ وَالْفِطْرِ  
وَالْمَسْحِ ثَلَاثًا، وَالتَّنْقِيلِ عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَتَرْكِ الْجُمُعَةِ، وَأَكْلِ الْمَيْتَةِ ؛ وَكَذَا التَّيَمُّمِ، عَلَى  
وَجْهِ اخْتَارِهِ السُّبْكِيِّ، وَيَأْتُمُّ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ إِثْمَ تَارِكِهَا، مَعَ إِمْكَانِ الطَّهَّارَةِ ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ  
عَلَى اسْتِبَاحَةِ التَّيَمُّمِ بِالتَّوْبَةِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُلْزَمُهُ التَّيَمُّمُ لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ، وَيُلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ  
لِتَقْصِيرِهِ بِتَرْكِ التَّوْبَةِ.

## ■ الْقَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ : الرُّخْصُ لَا تُنَاطُ بِالشَّكِّ

وَمِنْ فُرُوعِهَا: وَجُوبُ الْغُسْلِ: لِمَنْ شَكَّ فِي جَوَازِ الْمَسْحِ. وَوُجُوبُ الْإِتْمَامِ لِمَنْ شَكَّ  
فِي جَوَازِ الْقَصْرِ، وَذَلِكَ فِي صُورٍ مُتَعَدِّدَةٍ. وَوُجُوبُ الْغُسْلِ لِمَنْ شَكَّ فِي انْقِضَاءِ مُدَّةِ  
الْمَسْحِ.

## ■ الْقَاعِدَةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةَ : الرِّضَى بِالشَّيْءِ رِضَى بِمَا يَتَوَلَّدُ مِنْهُ

وَقَرِيبٌ مِنْهَا الْقَاعِدَةُ " الْمُتَوَلَّدُ مِنْ مَادُونٍ فِيهِ لَا أَثَرَ لَهُ " وَمِنْ فُرُوعِهَا: رِضَى أَحَدٍ  
الزَّوْجَيْنِ بِعَيْبِ صَاحِبِهِ ؛ فَرَادَ: فَلَا خِيَارَ لَهُ عَلَى الصَّحِيحِ، وَمِنْهَا. لَوْ قُطِعَ قِصَاصًا، أَوْ

حَدَّثَنَا، فَسَرَى: فَلَا ضَمَانَ، وَمِنْهَا: تَطَيَّبَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ، فَسَرَى إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ بَعْدَ  
الْإِحْرَامِ فَلَا فِدْيَةَ فِيهِ.

#### ■ الْقَاعِدَةُ السَّابِعَةُ عَشْرَةَ : السُّؤَالُ مُعَادٌ فِي الْجَوَابِ

فَلَوْ قِيلَ لَهُ عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِخْبَارِ: أَطَلَّقْتَ زَوْجَتَكَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ كَانَ إِفْرَارًا بِهِ، يُؤَاخَذُ بِهِ  
فِي الظَّاهِرِ. وَلَوْ كَانَ كَاذِبًا.

#### ■ الْقَاعِدَةُ الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ : لَا يُنْسَبُ لِسَاكِتٍ قَوْلٌ

هَذِهِ عِبَارَةُ الشَّافِعِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ- عَنْهُ وَلِهَذَا لَوْ سَكَتَ عَنْ وَطْءِ أَمْتِهِ لَا يَسْقُطُ الْمَهْرُ  
قَطْعًا، أَوْ عَنْ قَطْعِ عُضْوٍ مِنْهُ، أَوْ إِتْلَافِ شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الدَّفْعِ لَمْ يَسْقُطْ  
ضَمَانُهُ، بِلَا خِلَافٍ، بِخِلَافِ مَا لَوْ أُذِنَ فِي ذَلِكَ. وَلَوْ سَكَتَ الثَّيِّبُ عِنْدَ الْإِسْتِثْنَانِ  
فِي النِّكَاحِ. لَمْ يَقُمْ مَقَامُ الْإِذْنِ قَطْعًا. وَلَوْ حُمِلَ مِنْ مَجْلِسِ الْخِيَارِ، وَلَمْ يُمْنَعْ مِنَ الْكَلَامِ. لَمْ  
يَبْطُلْ خِيَارُهُ فِي الْأَصَحِّ.

#### ■ الْقَاعِدَةُ الثَّاسِعَةُ عَشْرَةَ : مَا كَانَ أَكْثَرَ فِعْلًا كَانَ أَكْثَرَ فَضْلًا



أَصْلُهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَائِشَةَ «أَجْرُكَ عَلَى قَدْرِ نَصَبِكَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَمِنْ ثَمَّ كَانَ فَضْلُ الْوُتْرِ أَفْضَلَ مِنْ وَصْلِهِ ؛ لِزِيَادَةِ النِّيَّةِ، وَالتَّكْبِيرِ، وَالسَّلَامِ. وَصَلَاةُ النَّفْلِ قَاعِدًا عَلَى النَّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ. وَمُضْطَجِعًا عَلَى النَّصْفِ مِنَ الْقَاعِدِ. وَإِفْرَادُ النَّسُكَيْنِ أَفْضَلُ مِنَ الْقِرَانِ.

### ■ الْقَاعِدَةُ الْعِشْرُونَ : الْمُتَعَدِّي أَفْضَلُ مِنَ الْقَاصِرِ

يَعْنِي بِالْمُتَعَدِّي الَّذِي يَعُمُّ نَفْعُهُ بِحَيْثُ يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهِ. قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ، وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَأَبُوهُ: لِلْقَائِمِ بِفَرْضِ الْكِفَايَةِ مَرِيَّةٌ عَلَى الْعَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ أَسْقَطَ الْحَرْجَ عَنِ الْأُمَّةِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: طَلَبُ الْعِلْمِ، أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ النَّافِلَةِ.

### ■ الْقَاعِدَةُ الْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ : الْفَرَضُ أَفْضَلُ مِنَ النَّفْلِ

قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا يَحْكِيهِ عَنْ رَبِّهِ «وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ الْمُتَقَرِّبُونَ بِمِثْلِ أَدَاءِ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِمْ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: قَالَ الْأَئِمَّةُ: حَصَّ اللَّهُ نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِيجَابِ أَشْيَاءَ لِتَعْظِيمِ ثَوَابِهِ، فَإِنَّ ثَوَابَ الْفَرَائِضِ يَزِيدُ عَلَى ثَوَابِ الْمَنْدُوبَاتِ بِسَبْعِينَ دَرَجَةً. وَتَمَسَّكُوا بِمَا رَوَاهُ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ «مَنْ تَقَرَّبَ فِيهِ بِخِصْلَةٍ مِنْ خِصَالِ الْخَيْرِ كَانَ كَمَنْ

أَدَّى فَرِيضَةً فِيمَا سِوَاهُ، وَمَنْ أَدَّى فَرِيضَةً فِيهِ، كَانَ كَمَنْ أَدَّى سَبْعِينَ فَرِيضَةً فِيمَا سِوَاهُ»  
فَقَابَلَ النَّفْلَ فِيهِ بِالْفَرَضِ فِي غَيْرِهِ، وَقَابَلَ الْفَرَضَ فِيهِ بِسَبْعِينَ فَرَضًا فِي غَيْرِهِ، فَأَشْعَرَ هَذَا  
بِطَرِيقِ الْفَحْوَى أَنَّ الْفَرَضَ يَزِيدُ عَلَى النَّفْلِ سَبْعِينَ دَرَجَةً.

■ الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ : الْفَضِيلَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِنَفْسِ الْعِبَادَةِ أَوْلَى مِنْ

الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَكَانِهَا

قَالَ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ: هَذِهِ قَاعِدَةٌ مُهِمَّةٌ صَرَّحَ بِهَا جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا وَهِيَ مَفْهُومَةٌ  
مِنْ كَلَامِ الْبَاقِينَ. وَيَتَخَرَّجُ عَلَيْهَا مَسَائِلُ مَشْهُورَةٌ: مِنْهَا: الصَّلَاةُ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ  
أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ خَارِجَهَا فَإِنْ لَمْ يَرْجُ فِيهَا الْجَمَاعَةُ وَكَانَتْ خَارِجَهَا فَالْجَمَاعَةُ خَارِجَهَا  
أَفْضَلُ. وَمِنْهَا: صَلَاةُ الْفَرَضِ فِي الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ. فَلَوْ كَانَ مَسْجِدٌ لَا  
جَمَاعَةَ فِيهِ وَهُنَاكَ جَمَاعَةٌ فِي غَيْرِهِ فَصَلَّاهُمَا مَعَ الْجَمَاعَةِ خَارِجَهُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِنْفِرَادِ فِي  
الْمَسْجِدِ.

■ الْقَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ وَالْعِشْرُونَ : الْوَاجِبُ لَا يُتْرَكُ إِلَّا لَوَاجِبٍ

وَعَبَّرَ عَنْهَا قَوْمٌ بِقَوْلِهِمْ: " الْوَاجِبُ لَا يُتْرَكُ لِسُنَّةٍ " وَقَوْمٌ بِقَوْلِهِمْ " مَا لَا بُدَّ مِنْهُ لَا يُتْرَكُ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ " وَقَوْمٌ بِقَوْلِهِمْ " جَوَازُ مَا لَوْ لَمْ يُشْرَعْ لَمْ يَجْزُ. دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبِهِ " ،  
وَقَوْمٌ بِقَوْلِهِمْ " مَا كَانَ مَمْنُوعًا إِذَا جَازَ وَجَبَ " . وَفِيهَا فُرُوعٌ: مِنْهَا: قَطْعُ الْيَدِ فِي السَّرِقَةِ،  
لَوْ لَمْ يَجِبْ لَكَانَ حَرَامًا. وَمِنْهَا: إِقَامَةُ الْحُدُودِ عَلَى ذَوِي الْجَرَائِمِ. وَمِنْهَا: وُجُوبُ أَكْلِ  
الْمَيْتَةِ لِلْمُضْطَرِّ.

■ الْقَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ وَالْعُشْرُونَ : مَا أُوجِبَ أَعْظَمُ الْأَمْرَيْنِ بِخُصُوصِهِ لَا يُوجِبُ  
أَهْوَاهَا بِعُمُومِهِ

ذَكَرَهَا الرَّافِعِيُّ. وَفِيهَا فُرُوعٌ: مِنْهَا: لَا يَجِبُ عَلَى الزَّانِي التَّغْيِيرُ بِالْمَلَامَةِ وَالْمُفَاخَذَةِ  
فَإِنَّ أَعْظَمَ الْأَمْرَيْنِ وَهُوَ الْحُدُّ قَدْ وَجَبَ. وَمِنْهَا: خُرُوجُ الْمَنِيِّ، لَا يُوجِبُ الْوُضُوءَ عَلَى  
الصَّحِيحِ بِعُمُومِ كَوْنِهِ خَارِجًا، فَإِنَّهُ قَدْ أُوجِبَ الْغُسْلُ، الَّذِي هُوَ أَعْظَمُ الْأَمْرَيْنِ. وَمِنْهَا:  
زِنَا الْمُحْصَنِ. لَمْ يُوجِبْ أَهْوَاؤُ الْأَمْرَيْنِ وَهُوَ الْجُلْدُ بِعُمُومِ كَوْنِهِ زِنًا خِلَافًا لِابْنِ الْمُنْذِرِ.

■ الْقَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ وَالْعُشْرُونَ : مَا ثَبَتَ بِالشَّرْعِ مُقَدَّمٌ عَلَى مَا ثَبَتَ بِالشَّرْطِ

وَلِهَذَا لَا يَصِحُّ نَذْرُ الْوَاجِبِ. وَلَوْ قَالَ: طَلَّقْتُكَ بِأَلْفٍ عَلَى أَنَّ لِي الرَّجْعَةَ. سَقَطَ قَوْلُهُ " بِأَلْفٍ " وَيَقَعُ رَجْعِيًّا ؛ لِأَنَّ الْمَالَ ثَبَتَ بِالشَّرْطِ، وَالرَّجْعَةُ بِالشَّرْعِ ؛ فَكَانَ أَقْوَى. وَنَحْوُهُ: تَذْيِيرُ الْمُسْتَوْلَدَةِ، لَا يَصِحُّ ، فَلَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى التَّذْيِيرِ.

#### ■ الْقَاعِدَةُ السَّادِسَةُ وَالْعُشْرُونَ : مَا حُرِّمَ اسْتِعْمَالُهُ حُرْمَ اتِّخَاذِهِ

وَمِنْ ثَمَّ حُرْمَ اتِّخَاذِ آلَاتِ الْمَلَاهِي وَأَوَانِي النَّقْدَيْنِ، وَالْكَلْبُ لِمَنْ لَا يَصِيدُ، وَالْخَنْزِيرُ وَالْفَوَاسِقُ، وَالْحُمْرُ وَالْحَرِيرُ، وَالْخُلْيُ لِلرَّجُلِ.

قُلْتُ: وَمِثْلُهَا بِنَاءُ الْبُنُوكِ الرَّبَوِيَّةِ وَأَمَاكِنِ الْفُجُورِ وَالْكِبَارِيهَاتِ وَإِنْتَاكِ الْأَفْلَامِ الَّتِي تُثِيرُ الْغَرَيْرَ، لَا سِيَّمًا الْأَفْلَامَ الْجَنَسِيَّةَ وَالصُّورَةَ الْعَارِيَّةَ، وَكُلُّ عَمَلٍ أَوْ وَسِيلَةٍ يَدْعُو إِلَى الرَّذَائِلِ أَوْ ارْتِكَابِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ.

#### ■ الْقَاعِدَةُ السَّابِعَةُ وَالْعُشْرُونَ : مَا حُرِّمَ اتِّخَاذُهُ حُرْمَ إِعْطَاؤِهِ

كَالرِّبَا وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلُوانِ الْكَاهِنِ وَالرِّشْوَةِ، وَأُجْرَةِ النَّائِحَةِ وَالزَّامِرِ.

تَنْبِيْهُ: يَقْرُبُ مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ: قَاعِدَةُ " مَا حُرِّمَ فَعَلُهُ. حُرِّمَ طَلْبُهُ ".

#### ■ الْقَاعِدَةُ الثَّامِنَةُ وَالْعُشْرُونَ : الْمَشْغُولُ لَا يُشْغَلُ

وَلِهَذَا لَوْ رَهَنَ رَهْنًا بَدَيْنَ، ثُمَّ رَهْنَهُ بِآخَرَ: لَمْ يَجْزُ فِي الْجَدِيدِ. وَمِنْ نَظَائِرِهِ: لَا يَجُوزُ الْإِحْرَامُ  
بِالْعُمْرَةِ لِلْعَاكِفِ بِمَعْنَى، لَا شَتِغَالِهِ بِالرَّمْيِ وَالْمَبِيتِ. وَمِنْهَا: لَا يَجُوزُ إِيرَادُ عَقْدَيْنِ عَلَى عَيْنٍ  
فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ.

### ■ الْقَاعِدَةُ التَّاسِعَةُ وَالْعِشْرُونَ : الْمُكَبَّرُ لَا يُكَبَّرُ

وَمِنْ ثَمَّ لَا يُشْرَعُ التَّثْلِيثُ فِي غَسَلَاتِ الْكَلْبِ، خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي الشَّامِلِ الصَّغِيرِ، وَلَا  
التَّغْلِيظُ فِي أَيْمَانِ الْقَسَامَةِ: وَلَا دِيَةِ الْعَمْدِ، وَشَبَّهَهُ، وَلَا الْخَطَأُ إِذَا غُلِظَتْ بِسَبَبٍ، فَلَا  
يَزْدَادُ التَّغْلِيظُ بِسَبَبٍ آخَرَ فِي الْأَصَحِّ.

### ■ الْقَاعِدَةُ الثَّلَاثُونَ : مَنْ اسْتَعْجَلَ شَيْئًا قَبْلَ أَوَانِهِ عُوقِبَ بِحَرَمَانِهِ

مَنْ فُرِوعَهَا إِذَا حُلِلَتْ الْحُمْرَةُ بِطَرَحٍ شَيْءٍ فِيهَا، لَمْ تَطْهَرْ، وَنَظِيرُهُ: إِذَا ذُبِحَ الْحِمَارُ  
لِيُؤْخَذَ جِلْدُهُ ؛ لَمْ يَجْزُ. وَمِنْهَا: حَرَمَانُ الْقَاتِلِ الْإِثْرَ.

### ■ الْقَاعِدَةُ الْحَادِيَةُ وَالثَّلَاثُونَ : التَّفْلُ أَوْسَعُ مِنَ الْفَرَضِ

وَلِهَذَا لَا يَجِبُ فِيهِ الْقِيَامُ، وَلَا الْاسْتِقْبَالُ فِي السَّفَرِ، وَلَا تَجْدِيدُ الْاجْتِهَادِ فِي الْقِبْلَةِ. وَلَا  
تَكَرُّرُ التَّيَمُّمِ، وَلَا تَبْيِيتُ النِّيَّةِ، وَلَا يَلْزَمُ بِالشُّرُوعِ.

## ■ القَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ وَالثَّلَاثُونَ : الْوَلَايَةُ الْخَاصَّةُ أَقْوَى مِنَ الْوَلَايَةِ الْعَامَّةِ

وَلِهَذَا لَا يَتَصَرَّفُ الْقَاضِي مَعَ وُجُودِ الْوَلِيِّ الْخَاصِّ وَأَهْلِيَّتِهِ. وَلَوْ أَذِنَتْ لِلْوَلِيِّ الْخَاصِّ أَنْ يُرَوِّجَهَا بِغَيْرِ كُفٍّ فَفَعَلَ. صَحَّ، أَوْ لِلْحَاكِمِ. لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ. وَلِلْوَلِيِّ الْخَاصِّ اسْتِيفَاءُ الْقِصَاصِ، وَالْعَفْوُ عَلَى الدِّيَةِ، وَمَجَانًا، وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ الْعَفْوُ مَجَانًا.

## ■ القَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ وَالثَّلَاثُونَ : لَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ الْبَيِّنِ خَطْؤُهُ

مِنْ فُرُوعِهَا: لَوْ ظَنَّ الْمُكَلَّفُ، فِي الْوَاجِبِ الْمَوْسَعِ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ. تَضَيَّقَ عَلَيْهِ، فَلَوْ لَمْ يَفْعَلْهُ، ثُمَّ عَاشَ وَفَعَلَهُ: فَأَدَاءٌ عَلَى الصَّحِيحِ. وَلَوْ ظَنَّ أَنَّهُ مُتَطَهِّرٌ، فَصَلَّى، ثُمَّ بَانَ حَدَثُهُ. أَوْ ظَنَّ دُخُولَ الْوَقْتِ، فَصَلَّى، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ. أَوْ طَهَارَةَ الْمَاءِ، فَتَوَضَّأَ بِهِ، ثُمَّ بَانَ نَجَاسَتُهُ. لَمْ يَجْزِ فِي الصُّورِ كُلِّهَا.

## ■ القَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ وَالثَّلَاثُونَ : الْاِشْتِغَالُ بِغَيْرِ الْمَقْصُودِ إِعْرَاضٌ عَنِ

الْمَقْصُودِ

وَلِهَذَا لَوْ حَلَفَ: لَا يَسْكُنُ هَذِهِ الدَّارَ، وَلَا يُقِيمُ فِيهَا، فَتَرَدَّدَ سَاعَةً: حِنْثٌ، وَإِنْ اشْتَعَلَ

بِجَمْعٍ مَتَاعِهِ، وَالتَّهَيُّؤُ لَأَسْبَابِ النَّقْلَةِ: فَلَا. وَلَوْ قَالَ طَالِبُ الشُّفْعَةِ لِلْمُشْتَرِي، عِنْدَ

لِقَائِهِ: بِكُمْ اشْتَرَيْتَ؟ أَوْ اشْتَرَيْتَ رَخِيصًا؟ بَطَلَ حَقُّهُ. وَلَوْ كَتَبَ: أَنْتَ طَالِقٌ، ثُمَّ

اسْتَمَدَّ. فَكَتَبَ: إِذَا جَاءَكَ كِتَابِي، فَإِنْ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى الْإِسْتِمْدَادِ طَلَقْتُ، وَإِلَّا فَلَا.

■ الْقَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ وَالثَّلَاثُونَ : لَا يُنْكَرُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ وَإِنَّمَا يُنْكَرُ

الْمَجْمَعُ عَلَيْهِ

وَيُسْتثنَى صُورٌ، يُنْكَرُ فِيهَا الْمُخْتَلَفُ فِيهِ: إِحْدَاهَا: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَذْهَبُ بَعِيدَ

الْمَأْخَذِ، بِحَيْثُ يُنْقَضُ. وَمِنْ ثَمَّ وَجِبَ الْحُدُّ عَلَى الْمُرْتَهِنِ بِوَطْئِهِ الْمَرْهُونَةَ، وَلَمْ يُنْظَرْ

لِخِلَافِ عَطَاءٍ. الثَّانِيَةُ: أَنْ يَتَرَفَعَ فِيهِ الْحَاكِمُ، فَيَحْكُمَ بِعَقِيدَتِهِ، وَلِهَذَا يُحَدُّ الْحَنْفِيُّ بِشُرْبِ

النَّبِيدِ ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمَ بِخِلَافِ مُعْتَقَدِهِ. الثَّالِثَةُ: أَنْ يَكُونَ لِلْمُنْكَرِ فِيهِ

حَقٌّ، كَالزَّوْجِ يَمْنَعُ زَوْجَتَهُ مِنْ شُرْبِ النَّبِيدِ، إِذَا كَانَتْ تَعْتَقِدُ إِبَاحَتَهُ، وَكَذَلِكَ الذِّمِّيُّ عَلَى

الصَّحِيحِ. الرَّابِعَةُ: أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُعْتَقِدًا لِلْخَطَرِ لِذَلِكَ الْفِعْلِ، كَوَاطِي رَجْعِيَّتِهِ

فَيُعْذَرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

■ القَاعِدَةُ السَّادِسَةُ وَالثَّلَاثُونَ : يَدْخُلُ الْقَوِيُّ عَلَى الضَّعِيفِ وَلَا

عَكْسٍ

وَهَذَا يَجُوزُ إِدْخَالُ الْحَجِّ عَلَى الْعُمَرَةِ قَطْعًا، لَا عَكْسُهُ عَلَى الْأَظْهَرِ، وَلَوْ وَطِئَ  
أَمَةٌ، ثُمَّ تَزَوَّجَ أُخْتَهَا، ثَبَتَ نِكَاحُهَا وَحُرِّمَتْ الْأُمَةُ ؛ لِأَنَّ الْوَطْءَ بِفِرَاشِ النِّكَاحِ  
أَقْوَى مِنْ مَلِكِ الْيَمِينِ، وَلَوْ تَقَدَّمَ النِّكَاحُ، حُرِّمَ عَلَيْهِ الْوَطْءُ بِالْمَلِكِ ؛ لِأَنَّهُ  
أَضْعَفُ الْفِرَاشَيْنِ.

■ القَاعِدَةُ السَّابِعَةُ وَالثَّلَاثُونَ : يُغْتَفَرُ فِي الْوَسَائِلِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي

الْمَقَاصِدِ

وَمِنْ ثَمَّ جُزِمَ بِمَنْعِ تَوْقِيتِ الضَّمَانِ، وَجَرَى فِي الْكَفَالَةِ خِلَافٌ ؛ لِأَنَّ الضَّمَانَ:  
التِّزَامُ الْمَقْصُودُ، وَهُوَ الْمَالُ، وَالْكَفَالَةُ التِّزَامُ لِلْوَسِيلَةِ وَيُغْتَفَرُ فِي الْوَسَائِلِ مَا لَا  
يُغْتَفَرُ فِي الْمَقَاصِدِ. وَكَذَلِكَ لَمْ تَخْتَلِفِ الْأُمَةُ فِي إِجَابِ النَّيِّةِ لِلصَّلَاةِ، وَاخْتَلَفُوا  
فِي الْوُضُوءِ. وَمِنْ فُرُوعِهَا: عَدَمُ حُرْمَةِ السَّفَرِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، لِأَنَّ السَّفَرَ لَيْلَتُهَا  
وَسِيلَةٌ فَلَا يَجْرُمُ، وَتَرَكَ الْجُمُعَةَ مَقْصُودَةً فَيَحْرُمُ. وَمِنْهَا: عَدَمُ حُرْمَةِ بَيْعِ مَالِ  
الزَّكَاةِ قَبْلَ الْحَوْلِ، لِأَنَّ الْبَيْعَ وَسِيلَةٌ لِتَرْكِ الزَّكَاةِ، فَاعْتَفَرَ فِيهِ.



## ■ الْقَاعِدَةُ الثَّامِنَةُ وَالثَّلَاثُونَ : الْمَيْسُورُ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ

قَالَ ابْنُ السُّبْكِيِّ: وَهِيَ مِنْ أَشْهَرِ الْقَوَاعِدِ الْمُسْتَنْبِطَةِ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» . وَبِهَا رَدُّ أَصْحَابُنَا عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ قَوْلُهُ " إِنَّ الْعُرْيَانَ يُصَلِّي قَاعِدًا. " فَقَالُوا: إِذَا لَمْ يَتَيَسَّرْ سِتْرُ الْعَوْرَةِ، فَلِمَ يَسْقُطُ الْقِيَامُ الْمَفْرُوضُ؟ وَذَكَرَ الْإِمَامُ: أَنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ مِنَ الْأُصُولِ الشَّائِعَةِ الَّتِي لَا تَكَادُ تُنْسَى مَا أُقِيمَتْ أُصُولُ الشَّرِيعَةِ. وَفُرُوعُهَا كَثِيرَةٌ: مِنْهَا: إِذَا كَانَ مَقْطُوعَ بَعْضِ الْأَطْرَافِ، يَجِبُ غَسْلُ الْبَاقِي جَزْمًا. وَمِنْهَا: الْقَادِرُ عَلَى بَعْضِ السُّتْرَةِ، يَسْتُرُ بِهِ الْقَدْرَ الْمُمْكِنَ جَزْمًا. وَمِنْهَا: الْقَادِرُ عَلَى بَعْضِ الْفَاتِحَةِ، يَأْتِي بِهِ بِلاَ خِلَافٍ.

## ■ الْقَاعِدَةُ التَّاسِعَةُ وَالثَّلَاثُونَ : مَا لَا يَقْبَلُ التَّبْعِيضَ فَاخْتِيَارُ بَعْضِهِ

كَاخْتِيَارِ كُلِّهِ وَإِسْقَاطِ بَعْضِهِ كَإِسْقَاطِ كُلِّهِ

وَمِنْ فُرُوعِهَا: إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ نِصْفَ طَلْقَةٍ أَوْ بَعْضُكَ طَالِقٌ، طَلَّقْتَ طَلْقَةً. وَمِنْهَا: إِذَا عَفَا مُسْتَحِقُّ الْقِصَاصِ عَنْ بَعْضِهِ، أَوْ عَفَا بَعْضُ الْمُسْتَحِقِّينَ، سَقَطَ كُلُّهُ. وَمِنْهَا إِذَا كَفَلَ الْكَفِيلُ رُبْعَ الشَّخْصِ، كَانَ كَفِيلًا بِالشَّخْصِ لِعَدَمِ إِمْكَانِ التَّجْزِئَةِ.

■ القَاعِدَةُ الأَرْبَعُونَ : إِذَا اجْتَمَعَ السَّبَبُ أَوْ الْغُرُورُ وَالْمُبَاشَرَةُ قُدِّمَتْ الْمُبَاشَرَةُ

مِنْ فُرُوعِهَا: لَوْ أَكَلَ الْمَالِكُ طَعَامَهُ الْمَغْضُوبَ جَاهِلًا بِهِ، فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْغَاصِبِ

فِي الْأَظْهَرِ. وَكَذَا لَوْ قَدَّمَ الْغَاصِبُ لِلْمَالِكِ عَلَى أَنَّهُ ضِيَاغَةٌ فَأَكَلَهُ، فَإِنَّ الْغَاصِبَ يَبْرَأُ

وَلَوْ حَفَرَ بَيْرًا فَرَدَّاهُ فِيهَا آخِرُ أَوْ أَمْسَكَهُ، فَقَتَلَهُ آخِرُ، أَوْ أَلْقَاهُ مِنْ شَاهِقٍ فَتَلَقَّاهُ آخِرُ

فَقَدَّاهُ، فَالْقِصَاصُ عَلَى الْمُرْدِي وَالْقَاتِلِ وَالْقَادِّ فَقَطْ.